



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

أثر العدوان الإسرائيلي على وضع النساء في القطاع الخاص الفلسطيني



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

أثر العدوان الإسرائيلي على وضع النساء في القطاع الخاص الفلسطيني

أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) هذه الدراسة لصالح مركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمرأة كجزء من المشروع المنفذ بتمويل من صندوق المرأة الافريقية للتنمية



1- مقدمة

حالة التدمير الشامل للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة طالت كافة القطاعات والمجالات بشتى أنواعها؛ إذ أدى العدوان، عبر الاعتداءات المكثفة والمتتالية، إلى تدمير واسع النطاق، يصل إلى حد الشمولية، للبنية التحتية العامة والاقتصادية والاجتماعية. بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد طال التدمير المُمنهج للاحتلال أثناء العدوان جميع الأنشطة الاقتصادية، ما أدى إلى توقفها بشكل كامل، باستثناء الأنشطة الإغاثية والصحية التي تعمل بشكل جزئي. يضاف إلى ذلك، عزل قطاع غزة عن الضفة والعالم الخارجي منذ سنوات عديدة، وانتهاج سياسة التضيق على حركة السلع، الأمر الذي أثر على ارتفاع أسعار الشحن الداخلي والخارجي، وصعوبة إدخال المواد الخام اللازمة للصناعة، ما أدى إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير. ومع الأخذ في الحسبان أن الاقتصاد الفلسطيني لم يتعاف من صدماته السابقة نتيجة الحروب والكورونا، فإن العدوان الأخير فاقم هذه الصدمات التي كان أشدها حدة هو صدمة وقف العمالة.

بينما لا يمكن إنكار تأثير الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على جميع شرائح المجتمع، كما هو مُلاحظ في جميع أنحاء العالم، فإن الأثر الأعظم يكون بشكل خاص على النساء والفئات المهمشة. لا تعتبر فلسطين استثناءً لهذه القاعدة؛ كانت النساء، كما الفئات المهمشة الأخرى، إحدى الفئات الأكثر تأثراً بالجائحة، وذلك على شتى المستويات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تراجع مشاركتهن في سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة لديهن في العام 2021. في السياق الحالي، إذ يتلاقى أثر العدوان على النساء بشكل استثنائي بوصفهن مجموعة ديموغرافية "هشة"، بالتميز المُركب الذي تتعرض له النساء، حيث ما زالت النساء يعانين من ضعف الفرص للمشاركة في سوق العمل ما ينعكس على نسب مشاركة منخفضة في سوق العمل، تُرافقها بطالة عالية لدى النساء اللواتي يُشاركن في سوق العمل.

أهمية الورقة وهدفها

كما هو الحال في الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، من المهم تسليط الضوء على الفئات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر هشاشة وعرضة للتأثر بشكل إضافي أثناء أزمات بهذا الحجم. وحيث إن القطاع الخاص يُعتبر القطاع الأكثر تشغيلاً للنساء في فلسطين، تهدف هذه الورقة الخلفية إلى تحليل أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينما قد يكون مبكراً معرفة الآثار الدائمة للعدوان كونه ما زال متواصلاً، فإن بعض المؤشرات الأولية لسوق العمل قد تُعطي تصوراً أولياً لواقع النساء الحالي والمتوقع في سوق العمل. لهذا الغرض، تستهل هذه الورقة بعرض تحليل سريع لواقع النساء في القطاع الخاص عشية العدوان، ومن ثم تحليل لما يتوفر من بيانات حول أثر العدوان على قطاع غزة، والتضيقات في الضفة الغربية على واقع النساء في القطاع الخاص. وتعرض الورقة، أيضاً، بعض الاستشرافات لواقع سوق العمل لما بعد العدوان، بهدف فتح النقاش مع الجهات المختصة لتعزيز المشاركة الفاعلة للنساء في سوق العمل، بما يشمل حماية حقوقهن العمالية والاقتصادية والاجتماعية.

2- وضع النساء حتى عشية العدوان - نظرة إحصائية

تتعرض النساء لتمييز متعدد الأوجه في المجتمع الفلسطيني، كما في المجتمعات الأخرى، يحول دون قدرتها على دخول سوق العمل والمشاركة الفعالة فيه، ويُترجم إلى انتقاص حقوقها والتمييز ضدها بناءً على الجنس في حال دخولها سوق العمل. بطبيعة الحال، للعدوان الحالي آثار هائلة على النساء في سوق العمل، وفي القطاع الخاص على الوجه الخصوص، إلا أن الآثار الحالية والمُحتملة ليست صنيعاً العدوان الحالي، بل هي نقطة إضافية في سلسلة طويلة من التمييز وضعف مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني بشكل عام، وفي القطاع الخاص على وجه الخصوص. يستعرض هذا القسم مراجعة سريعة لوضع النساء في سوق العمل الفلسطيني حتى عيشة السابع من تشرين الأول 2023؛ بغية رصد أبرز ملامح وضع النساء الاقتصادي والاجتماعي في سوق العمل، لتقدير الآثار الحالية واللاحقة للعدوان على النساء في القطاع الخاص.

بالمقارنة مع بقية الدول العربية، ما زالت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني منخفضة، وصلت إلى 18.6% في العام 2022. حتى بأخذ هذه النسبة المحدودة لمشاركة النساء في سوق العمل كإشارة إيجابية لزيادة مشاركتهن في القوى العاملة، علماً بأن نسبة المشاركة ترتفع تدريجياً منذ العام 2020، حيث كانت حوالي 16% و17.2% في العامين 2020 و2021 على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)، فإن معدلات البطالة بين صفوف النساء المشاركة في سوق العمل ما زالت مرتفعة. بلغت معدلات البطالة بين النساء حوالي 40% للعام 2020 على إثر جائحة كورونا، وارتفعت لتصل إلى حوالي 43% العام 2021، لتتخف مجدداً في العام 2022 مسجلة معدلاً للبطالة 40.4%¹. ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف في العام 2023، حيث سجلت البطالة لدى النساء في القطاع الخاص 41% في الربع الثالث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023ب)، أي حتى عشية العدوان الإسرائيلي، ما يؤثر على كون مشكلة البطالة لدى النساء في سوق العمل ليست وليدة العدوان، بل سيضاعف العدوان إشكالية موجودة من الأساس في سوق العمل الفلسطيني، الأمر الذي قد يُحيل إلى احتمالية استمرار ارتفاعها في الأعوام القادمة إن لم يحدث تغيير لإدماج النساء في سوق العمل بشكل أكبر، وبالتحديد على إثر العدوان الإسرائيلي الحالي.

أما على مستوى النساء العاملات، فيُعتبر القطاع الخاص في فلسطين القطاع الأكثر تشغيلاً للنساء، حيث تعمل 66.3% من النساء فيه، بنسبة 66.9% في الضفة الغربية مقابل 63.7% في قطاع غزة. وعلى الرغم من أن نسب مشاركة النساء في سوق العمل تزداد -حتى وإن كانت ببطء- فإن هذه الزيادة لا تُترجم في تحصيل النساء حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل، وبالتحديد في القطاع الخاص. إذ تحصل 30% من النساء العاملات في القطاع الخاص على أجر أقل من الحد الأدنى للأجور، ويبلغ عددهن 33 ألف امرأة، يحصلن بالمعدل على 1291 شيكلاً شهرياً، مقارنة بالذكور الذين يبلغ معدل الأجور لمن هم دون الحد الأدنى 1516 شيكلاً، بحسب مسح القوى العاملة للعام 2022. على المستوى الوطني، حوالي 58% من النساء العاملات في غزة يتقاضين أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور، بينما في الضفة الغربية تبلغ نسبتهن حوالي 43%. حتى للذين يتقاضون أعلى من الحد الأدنى للأجور، وجدت دراسة غير منشورة لمعهد (ماس) أن فجوة الأجور بين النساء والرجال في سوق العمل الفلسطيني ازدادت عبر السنين، ووصلت إلى 30 شيكلاً تقريباً العام 2021 (بطمة وهوراني، 2023)، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

¹ مسح القوى العاملة الفلسطيني - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنوات عدة مختارة.

على مستوى الحماية الاجتماعية للنساء العاملات في القطاع الخاص، يوجد في القطاع الخاص ما نسبته 25% من النساء فقط لديهن عقود عمل، وبالتالي هن أكثر قدرة على الانخراط في التنظيمات النقابية في حال وُجِهْن، بينما تعمل البقية دون عقد عمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022ب). تجدر الإشارة إلى أن الحصول على عقد عمل قد لا يعني بالضرورة عقد عمل دائم، فقد يعني، أيضاً، عقد عمل مؤقت، وفي حين أن عقود العمل تُمثل شبكة الأمان والحماية لحقوق العاملين؛ كونها توضح شروط عملهم، فإن ذلك يعني أن النسبة المتبقية (وبعض من المذكورة) من النساء في القطاع الخاص غير محمية وظيفياً، وبالتالي اجتماعياً، وذلك لكون غياب عقود العمل يُشكل "أداة للسيطرة على العامل، وغياب شعوره بالأمان الوظيفي لسهولة تعرضه لإجراءات الطرد التعسفي" (عبد المجيد وأبو غبوش، 2017). ففي بحث سريع قام به مكتب الأمم المتحدة- "نساء فلسطين" في شهر نيسان 2020 على مجموعة كبيرة نسبياً من النساء الفلسطينيات من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة والقطاع، وجد أن 25% من النساء في القطاع الخاص يعملن "دون أي حماية مدفوعة"، إضافة إلى أن النساء، بشكل عام، يعانين من التمييز غير المأمس تجاههن في سوق العمل، وذلك على الرغم من وجود قوانين واضحة تحدّ من ذلك. وبحسب المدير العام لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فالنساء المتزوجات، على سبيل المثال، يقعن ضحية التمييز غير المأمس بالتحديد، إذ قد تقل فرصهن في التوظيف بسبب عدم رغبة صاحب العمل في تكبد امتيازات إجازة الأمومة.² في السياق ذاته، لا يحصل أكثر من نصف النساء العاملات في القطاع الخاص على إجازات أمومة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023أ)، رغم نصّ القانون الفلسطيني في حينها على حصول النساء على عشرة أسابيع (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2022).

3- لمحة لأثر العدوان على الاقتصاد والقطاع الخاص الفلسطيني

كنتيجة مباشرة، أدى هذا العدوان لانكماش حاد في الاقتصاد الفلسطيني يمكن ملاحظته عبر مقارنة أداء الاقتصاد الفلسطيني في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث. في قطاع غزة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 80%، بينما انكمش في الضفة الغربية بمقدار 22%، ليصل مجموع تراجع الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام 2023، إلى 33% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، 2023). وكان لذلك انعكاساته على سوق العمل، وفرص العمل في السوق الفلسطينية. تكبّدت القطاعات الإنتاجية، بشكل خاص، أضراراً حادة، وبشكل ممنهج خلال العدوان المستمر.

في القطاع الخاص على وجه الخصوص، أدى العدوان على قطاع غزة والضفة الغربية بتوقف الإنتاج لحوالي نصف منشآت القطاع الخاص بشكل كلي، أو تعطّلها بشكل جزئي، ما أدى تراجع إنتاجيتها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023د). على المستوى الكلي، انخفضت القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية في فلسطين، كان أبرزها انخفاضها بنسبة 39% في قطاع الإنشاءات، يليه قطاع الزراعة بنسبة 38%، وهو أحد القطاعات التي تعمل فيها النساء بشكل كبير (PCBS, 2023)، ومن ثم قطاع الخدمات بنسبة 33%، وهو القطاع الأكثر تشغيلاً للنساء في فلسطين، بنسبة 83.6% (وفا، 2022). ومن المقدر أن تشهد المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، والمتناهية الصغر، التي تُشكل 98% من مجمل المشاريع في فلسطين، تداعيات خطيرة ومتعددة الأوجه على إثر العدوان (ESCWA, 2023). بحسب بيانات وزارة الاقتصاد الوطني، فحوالي 63.6% من المنشآت العاملة في قطاع الخدمات في الضفة الغربية بحسب العينة المُختارة، تراجعت أعداد العاملين

² مقابلة شخصية، رندة سنيورة - المدير العام، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2024/02/26.

فيها خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من العام 2023 (وزارة الاقتصاد الوطني، 2024). وبذلك، قُدرت خسائر توقف عجلة الإنتاج؛ سواء بشكل كلي أو جزئي، بحوالي 25 مليون دولار يومياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023د). وتختلف آثار العدوان على القطاع الخاص بين الضفة الغربية وقطاع غزة بطبيعة الحال نظراً للدمار شبه الشامل للبنية الاقتصادية في قطاع غزة؛ حيث توقفت معظم المنشآت نتيجة الدمار الجزئي أو الكلي في قطاع غزة، فتعطلت 29% فقط من المنشآت، بواقع 35 ألفاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023د). حتى مع فرق التأثير، فإن هذه النسبة، بجميع الأحوال، لها آثار هائلة على الاقتصاد بما يشمل مدخلاته ومخرجاته، وانعكاساتها على سوق العمل.

في الضفة الغربية، على وجع الخصوص، سجلت وزارة الاقتصاد الوطني تراجعاً لكافة القطاعات الاقتصادية، والتشغيل فيها نتيجة للعدوان الإسرائيلي، إذ أشارت بيانات الوزارة إلى أن 42.1% من المنشآت تراجع عدد العاملين فيها خلال الشهرين الثاني والثالث للعدوان. ويأتي هذا نتيجة لعوامل عدة؛ إذ فرضت سلطات الاحتلال حصاراً شاملاً على الضفة الغربية عبر فرض أكثر من 400 حاجز عسكري دائم ومؤقت (وزارة الاقتصاد الوطني، 2024). حد هذا الحصار من فرص حركة الأفراد والعاملين إلى أماكن عملهم، وبطبيعة الحال، حدّ من حركة التجارة والبضائع أيضاً. إضافة إلى ذلك، كانت أبرز المشاكل والمعيقات للنشاطات الاقتصادية تتمثل في ارتفاع تكلفة البضاعة، وتراجع حركة الشراء من قبل المواطنين، وكثافة الاجتياحات وما يُقابلها من إضرابات وإغلاقات (لهذا أعلنت 28.8% من المنشآت المبحوثة توقف العمل الجزئي والكلي في الضفة الغربية (وزارة الاقتصاد الوطني، 2024).

تسريح الموظفين من قبل القطاع الخاص

على إثر ذلك، تأثرت العمالة الفلسطينية، بشكل سلبي، بهذا التراجع الاقتصادي، وتُرجم ذلك بتقديم الشركات طلبات "إعادة هيكلة"، بما يشمل ذلك تسريح الموظفين (صالح، 2024). في هذا السياق، أعلن وزير العمل أن الوزارة تلقت عشرات الطلبات من القطاع الخاص، مُشيراً إلى أن الوزارة عملت على عرقلتها، لأن الطرف الفلسطيني لن يسمح بتسريح الموظفين (الاقتصادي، 2023). إلا أن هذا لم يوقف بعض الشركات من تسريح الموظفين، فوفقاً لموظفة تم تسريحها، كان التسريح تحت بند "الفصل التعسفي" وليس إعادة الهيكلة، وتم إعطاء الموظفين الحقوق كافة، وبالتالي لم يرفع الموظفون شكاوى بحجم الفصل التعسفي.³ أما مجموعة من القانونيين الفلسطينيين، فيشككون في الأزمة المالية لشركات القطاع الخاص بما يدفعها إلى تسريح الموظفين، مشيرين إلى أن القطاع الخاص ما أن تحدث أزمة في فلسطين، إلا ويبدأ بتسريح الموظفين وتقليص عدد القوى العاملة، مُشككين في مصداقية القطاع الخاص فيما يتعلق بخسارة الشركات، وبالتحديد الكبرى (الاقتصادي، 2023). وهذا يتوافق مع مصادر خاصة أكدت أن جزءاً من طلبات "إعادة الهيكلة" المُقدمة للوزارة أتت من شركات خاصة كبرى يمتلكها مستثمرون كبار، وليس من شركات صغيرة متناهية الصغر (الاقتصادي، 2023). كما يتوافق مع ما أفادت به إحدى الموظفات المسرحيات، حيث أكدت على أن التسريح جاء في غالبه في الأسابيع الأولى للعدوان،⁴ وليس لاحقاً مع التراجع العام في المداخل الاقتصادية للشركات. أكدت على ذلك لمرى عودة رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العمل التي أفادت بسرعة تقديم طلبات التسريح لوزارة العمل فور اندلاع العدوان، أي في الأيام الأولى له، ما دفع الوزارة إلى محاولة تجميد وتقليل أثر مادة "إعادة الهيكلة" في قانون العمل ومراجعة الطلبات المقدمة مع لجنة حوار ثلاثي وقبول فقط الواقعي

³ مقابلة على الهاتف، امرأة فقدت عملها بعد العدوان، 2024/02/25.

⁴ مقابلة على الهاتف، امرأة فقدت عملها بعد العدوان، 2024/02/25.

منها.⁵ في دراسة سابقة حول سوق العمل في قطاع غزة، أظهرت النتائج أن الأفراد الذين يعملون في القطاع الخاص أكثر عرضة لأن يضحو عاطلين عن العمل إذا تعرضوا للصراع المتزايد، وأن تتأثر فرصهم الجيدة أثناء الانتقال بين الوظائف (Di Maio and Sciabolazza, 2023).

مع ذلك، تُشير التقديرات إلى خسارة أكثر من 468 ألف وظيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الشهرين الأولين للعدوان (LO, 2024). وحتى نهاية الربع الرابع، ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة ليصل إلى 74%، أما في الضفة الغربية فارتفع معدل البطالة 29%، جاعلاً بذلك معدل البطالة في فلسطين 46% للربع الرابع، و30.7% للعام الكلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، 2023). على إثر العدوان، من المتوقع أن ترتفع البطالة لتصل إلى 50% من القوى العاملة.⁶

4- أثر العدوان على النساء في القطاع الخاص وتفاقم تراجع فرص العمل للنساء

يُنذر القسمان الأول والثاني بحقيقة وضع النساء المتدهور في القطاع الخاص في ظل العدوان، فالدمار الاقتصادي الشامل والمرصود في القسم السابق، لا بدّ وأن يُلقي بظلاله على واقع النساء الصعب في سوق العامل والمرصود في القسم الأول لهذه الورقة. وعليه، تُظهر المعطيات الأولية الآثار المبدئية للنساء كضحية في سوق العمل بشكل عام، وفي القطاع الخاص على وجه الخصوص.

يظهر أثر الدمار الشامل على البنية الاقتصادية في قطاع غزة بشكل واضح على النساء، فبحسب بيانات وزارة شؤون المرأة، ارتفع معدل بطالة المرأة حوالي 22.6% نقطة مئوية عمّا كان عليه قبل العدوان، لتطول غالبية النساء العاملات في قطاع غزة، بمعدل بطالة وصل إلى 90% من النساء، نتيجة لتوقف 96% من النساء عن العمل (وزارة شؤون المرأة، 2024)، بافتراض أن النساء المتبقيات في العمل هن من يعملن في قطاعي الإغاثة والصحة، أو موظفات الخدمة المدنية. وانعكس هذا الدمار الشامل للبنية الاقتصادية على فرص النساء في سوق العمل الحالية والمستقبلية، فحوالي 4784 مشروعاً نسبياً توقفت عن العمل، وحوالي 61% من فرص النساء في سوق العمل فقدت نتيجة لهذا الدمار (وزارة شؤون المرأة، 2024). أما في الضفة الغربية، بحسب مسح قامت به وزارة الاقتصاد الوطني في الضفة الغربية للانتهاكات والاعتداءات على المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من العام 2023، فيظهر أن المنشآت النسوية تكبدت العديد من الأضرار. كما تراجع كلٌّ من عدد العاملين وأيام العمل الشهرية في 77.4%، و62% في المنشآت التي تملكها أو تُديرها النساء في شهري تشرين الثاني وكانون الأول، على التوالي، مُقارنة بأعداد العاملين قبل العدوان (وزارة الاقتصاد الوطني، 2024). تُشير بيانات وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن 30.6% من المنشآت التي تُديرها أو تملكها النساء قد أُغلقت بشكل كلي أو جزئي بسبب العدوان، مشيرة إلى أن هناك تراجعاً بنسبة 95.2% في مبيعاتها وإيراداتها الشخصية (وزارة الاقتصاد الوطني، 2024). أما على مستوى الصناعة، فأفادت 36% من المنشآت الصناعية التي تملكها أو تُديرها النساء بأن هناك تراجعاً نسبته 47.7% في طاقتها الإنتاجية الاعتيادية قبيل العدوان (وزارة الاقتصاد الوطني، 2024). وهذا يتوافق مع جُملة الدراسات التي تُحدد مُعوقات الحركة كأحد أبرز العوائق على فرص النساء الاقتصادية وفرصهن في التوظيف (Al Botmeh, 2015). وبحسب مُلخص لمنظمة العمل الدولية، يُرجح أنه مع خسارة قطاع الصناعة 53 ألف عامل ما بين

⁵ مقابلة على الهاتف، لمى عودة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي - وزارة العمل الفلسطينية، 2024/02/28

⁶ مقابلة على الهاتف، لمى عودة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي - وزارة العمل الفلسطينية، 2024/02/28

نساء ورجال، لن يتبقَّ إلا بضعة آلاف من النساء يعملن في القطاع (ILO, 2023). أما في قطاع الخدمات، وهو القطاع الأكثر تشغيلاً للنساء، فقد انخفض عدد النساء العاملات من حوالي 145 ألف امرأة، إلى حوالي 90 ألف امرأة، ما يعني خسارة حوالي 55 ألف وظيفة للنساء ما بين الربع الثالث والربع الرابع من العام 2023 (ILO, 2023).

على المستوى الاجتماعي الاقتصادي، تُشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2021 إلى أن 12% من الأسر في فلسطين تقودها نساء، بواقع 12% في الضفة الغربية، و11% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022). لكن من المُرجح أن حوالي 3 آلاف امرأة في قطاع غزة أضحين أرامل، وبالغالب يرأسن أسراً نتيجة لاستشهاد أزواجهن (UN Women, 2024)، وهذا بحسب بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى يوم التاسع عشر من شهر كانون الثاني 2024. مع ازدياد عدد الشهداء من ذلك الحين حوالي خمسة آلاف شهيد إضافي، وباحتساب حوالي 8 آلاف تحت الأنقاض، يُرجح أن عدد النساء اللواتي يرأسن أسراً نتيجة للعُدوان يتجاوز ثلاثة آلاف امرأة، حتى اللحظة. أما الضفة الغربية، فإن قرارات تسريح العمال من القطاع خاص التي تُرافق توقف العمالة الفلسطينية في الداخل التي تُقدَّر بـ120 ألف عامل، قد تكون، أيضاً، مؤشراً على زيادة عدد النساء اللواتي يرأسن أسراً نتيجة توقف عمل المُعيل الأساسي، ما يُنذر بضرورة توافر فرص عمل للنساء لاحتواء هذا المتغير الاقتصادي الاجتماعي الجديد نتيجة للعُدوان.

يُلقى حال سوق العمل الصعب بظلاله على هؤلاء النساء، وبخاصة في ظل البطالة المتجذرة أساساً في سوق العمل لكلٍ من الجنسين، وبالتحديد للنساء في قطاع غزة. يُذكر أن هذا التحدي الاقتصادي لا يأتي منفصلاً عن السياق الأعم لنقص الغذاء، وغياب الحماية، وغياب الفرص المولدة للدخل. قبل العُدوان، كانت مشاركة المرأة في القطاع الخاص في قطاع غزة لا تتعدى 11% من العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة، و3.1% من القطاع الخاص الفلسطيني، ويُمكننا الافتراض بأنه مع توقف النشاط الاقتصادي بالكامل، وخسارة أكثر 192 ألف وظيفة في قطاع غزة (ILO, 2023)، فإن هذه النسبة قد تقل نتيجة عدم وجود فرص عمل بسبب العُدوان (Wadekar and Amer, 2024). لا ينعكس هذا، أيضاً، على الوضع الاقتصادي للنساء، بل على أحوالهن الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، إذ تجد الدراسات أن الأسر التي ترأسها النساء في الغالب أكثر فقراً من الأسر الأخرى، وتمتلك دخلاً محدوداً إذا ما قورنت بالأسر الأخرى، ما يدفعها إلى اتخاذ أساليب تكيف سلبية مع الواقع كأخذ القروض، أو التقليل من احتياجات أساسية كالصحة والتعليم، كما ينعكس هذا على الأمن الغذائي لأسرهن عامةً (Hilal, 2011; Adam, et al., 2016). يستلزم هذا بالضرورة جهوداً نوعية لضمان توفير فرص عمل للفئات الأكثر ضعفاً في سوق العمل، كالنساء بشكل عام، والنساء اللواتي يرأسن أسراً على وجه الخصوص.

ويضاف إلى كل ذلك، أن فرص النساء الفلسطينيات اللواتي كن يعانين من البطالة قبل العُدوان، في إيجاد عمل في مرحلة ما بعد العُدوان، أو خلاله، قد أصبحت محدودة جداً بسبب ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام، والتأثيرات الهائلة التي أحدثها وما زال يحدثها العُدوان في قطاع غزة، وحالة الإغلاق التي يفرضها الاحتلال في الضفة الغربية وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. فعلى سبيل المثال، تُشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن هناك احتمالية لإحلال الرجال بدلاً من النساء في القطاع الزراعي، وهو أحد القطاعات الأكثر تشغيلاً للنساء، ما بعد العُدوان، بسبب لجوء الرجال إلى العودة للعمل في الزراعة كنتيجة لتعويض خسارة الوظائف والبطالة العالية الحاصلة خلال العُدوان (ILO, 2023). فالمزاحمة على الوظائف نتيجة للبطالة الهائلة التي حدثت في العُدوان قد تُلقي بظلالها على النساء، ولا بدّ من التقاطها مُبكراً لكي لا تتحول إلى آثار

كارثية على واقع النساء في سوق العمل. وفقاً لإحدى النساء اللواتي تم تسريحهن بعد العدوان، فبقية النساء اللواتي تم تسريحهن في الوقت ذاته، حوالي 15، لم يجدن عملاً حتى اللحظة.⁷

بحسب دراسة غير منشورة لمعهد (ماس)، فحتى بافتراض بقاء واقع سوق العمل دون تغيير يُذكر، أي بقاء معدلات بطالة النساء حوالي 43%، كان سيُقابلها ارتفاع بحوالي 20 ألف عاطلة عن العمل، آخذين بعين الاعتبار الزيادة في عدد السكان وصولاً إلى العام 2030 (جميل ورفيدي، 2023). ولكن آخذين بعين الاعتبار التغيرات الهائلة على الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل نتيجة العدوان، يُتوقع أن تزداد معدلات البطالة للنساء في حال عدم اتخاذ خطوات جذرية لإعادة هيكلة سوق العمل، ليستوعب الأعداد الهائلة من الذين فقدوا وظائفهم، والذين كانوا عاطلين عن العمل حتى عشية العدوان، يُضاف إليهم النساء اللواتي لم يكن جزءاً من القوى العاملة، وأجبرن على دخولها على إثر ترأسهن أسراً خلال العدوان.

التدخلات والسياسات المطلوبة

على المستوى الوطني، من الضروري وجود سياسات اجتماعية اقتصادية دائمة للحد من الآثار السلبية للنساء في سوق العمل في القطاع الخاص على إثر الأزمات المختلفة، ويشمل ذلك إعداد سياسات للحماية الاجتماعية للعمال في القطاع الخاص لضمان حماية النساء الاقتصادية والاجتماعية، حتى مع فترات الانكماش الاقتصادي، وهذا يتطلب التوجه في العمل على ما يلي:

- استحداث آليات لدعم المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر، التي تُديرها أو تملكها النساء ووقايتها من الإغلاق أو التراجع أثناء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الدعم الحكومي لفئة النساء، وتكثيف العمل على حماية اجتماعية للنساء العاملات فيها.
- على المستوى القضائي، من المهم تطوير آليات الرقابة والمتابعة على قانون العمل، وبخاصة تطبيق الحد الأدنى للأجور، واستحداث آليات جديدة للرقابة، وتعزيز المتابعة لها، ومحاسبة أصحاب العمل غير الملتزمين.
- وضع سياسات جديدة تضمن عدم التسريح، والحد من الأجور، ومنع الانتقاص من حقوق النساء.
- على القطاع الخاص تحمل مسؤوليته كأحد المكونات الوطنية والاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني في ظل الأزمات، وذلك من خلال تعزيز صمود المواطنين في سوق العمل.
- متابعة جديدة من وزارة العمل الفلسطينية والنقابات العمالية لضمان الحد من خسارة القوى العاملة أثناء فترات التراجع الاقتصادي.
- إعطاء أولوية في السياسات وآليات حماية للنساء اللواتي يرأسن أسراً، وتحديدًا بعد زيادة أعدادهن على أثر الحرب وتخصيص سياسات لإدماجهن في سوق العمل على وجه السرعة، لما في ذلك من حماية اجتماعية اقتصادية لهن ولأفراد الأسرة.

⁷ مقابلة على الهاتف، امرأة فقدت عملها بعد العدوان، 2024/02/25.

5- أسئلة للنقاش

- في ظل كون النساء أولى ضحايا الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ما الدور المطلوب من الحكومة لتعزيز سياسات حماية للنساء في القطاع الخاص أثناء فترات الانكماش الاقتصادي؟
- كيف يمكن لوزارة العمل أن تلعب دوراً أكبر في الرقابة، والحماية، والمتابعة للنساء العاملات في القطاع الخاص؟
- في ظل الزيادة المتوقعة للنساء اللواتي ترأسن الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة، كيف يُمكن تعزيز وإسراع مشاركتهن في سوق العمل وفي القطاع الخاص؟
- ما أهمية إعادة طرح قانون الضمان الاجتماعي للنقاش لضمان حماية الأفراد عامةً، والنساء على وجه الخصوص في سوق العمل أثناء الأزمات السياسية، والاقتصادية الاجتماعية؟
- كيف بإمكان المجتمع المدني أن يلعب دوراً في حماية حقوق النساء العاملات في القطاع الخاص؟
- ما الذي يمنع من تنفيذ السياسات أعلاه؟

المراجع

الاقتصادي. (2023). "وزير العمل لـ"الاقتصادي": تلقينا طلبات لـ"تسريح موظفين" من شركات محلية". تقرير خاص، 2023/11/20،

على: <https://aliqtisadi.ps/ar/Article/97537>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023أ). مسح القوى العاملة: التقرير السنوي: 2022. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023ب). مسح القوى العاملة: (تموز - أيلول، 2023)، الربع الثالث، تقرير صحفي. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023ج). المرأة والرجل في فلسطين - قضايا وإحصاءات، 2023. رام الله، فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023د). "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحافياً حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة"، بيان صحفي، على:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_PrivateSectorsLosGaza2023A.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022أ). مسح القوى العاملة: التقرير السنوي: 2021. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022ب). "دكتورة عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2022/03/08 تحت عنوان المساواة للجنسين اليوم من أجل غد مستدام"، بيان صحفي على:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_7-3-2022-woman-ar.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021). "دكتورة عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2021/03/08، بيان صحفي على:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_7-3-2021-WD-ar.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. (2023). "الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024"، بيان صحفي، على:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_Forecasting2024PCBSPMAA.pdf

صالح، بثينة. (2024). تسريح موظفين من القطاع الخاص .. فجوة البطالة تتسع. الاقتصادي، 2024/02/18، على:

<https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/98853/%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%AD-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D8%B9>

"وفا". (2022). "المرأة الفلسطينية في سوق العمل .. أفق واعد رغم التحديات"، بتاريخ 2022/09/19، على:

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/55254#:~:text=%D9%88%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%AD%20%D8%A3%D9%86%20%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D9%87%D9%88,%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9%209.6%25%D8%8C>

وزارة الاقتصاد الوطني. (2024). أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. رام الله، فلسطين.

وزارة شؤون المرأة. (2024). "آثار العدوان والإبادة الإسرائيلية على الحياة الاقتصادية لنساء قطاع غزة"، 2024/01/04، على:

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02BtsPZCfN527GgdAE3nSRw3BjaUVvqi2Yo6rCUtj5zLqZ5VusrsJprEqvFBdKeqqBl&id=100064520536970

جميل، مسيف ورفيدي، أنمار. (2023). الحماية الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية في فلسطين: مخاطر استمرار المؤشرات الحالية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، غير منشور.

البطمة، سامية، حوراني، رحيق. (2023). التغيرات الديموغرافية وتفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، غير منشور.

جلسة مجلس الوزراء (149). 2022/03/01. [دولة فلسطين - مجلس الوزراء \(palestinecabinet.gov.ps\)](http://palestinecabinet.gov.ps)

عبد المجيد، أيمن وأبو غبوش، رانيا. (2017). الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في فلسطين المحتلة. بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية.

Al Botmeh, Samia. (2015). "Unlocking the Labor Market for Palestinian Women," Al Shabaka, July 22, 2015, at: <https://al-shabaka.org/briefs/labor-market-palestinian-women/>

Di Maio, Michele and Sciabolazza, Valerio Leone. (2023). Conflict Exposure and labor market outcomes: Evidence from longitudinal data for the Gaza Strip. Labour Economics, 85.

ESCWA. (2023). War of Gaza: an unprecedented and devastating impact.

ILO. (2023). Impact of the escalation of hostilities in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory. Bulletin No. 2. December 2023.

Hilal, Jamil. (2011). "The Pauperization of Palestinian Women, Men and Children in the West Bank and Gaza Strip," in A Dangerous Decade. Birzeit: Institute of Women's Studies.

PCBS. (2023). "The Performance of the Palestinian Economy during 2023, The economic forecast for 2024," Press Release, at: [https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4674#:~:text=The%20value%20added%20of%20all,a%20decline%20of%2038%25%20\(12](https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4674#:~:text=The%20value%20added%20of%20all,a%20decline%20of%2038%25%20(12)

UN Women. (2024). Facts and Figures: Women and Girls During the War in Gaza. 19 January 2024, at: <https://www.un.org/unispal/document/facts-and-figures-women-and-girls-during-the-war-in-gaza-un-women>

Wadekar, Neha and Amer, Ruwaida. (2024). "The Women of Gaza are Fighting for their Families' Lives." 12 January, 2024, at: <https://slate.com/news-and-politics/2024/01/the-women-of-gaza-are-fighting-for-their-families-lives.html>

Zeinab Adam, Mazen Hashweh, Lama Jamjoum, Leave No One Behind: A Perspective on Vulnerability and Structural Disadvantage in Palestine, (occupied Palestinian territories: UN Country Team, 2016), 46.